قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية موضوع فى الطعن رقم ١٢٨٥٦ لسنة ٥٦ ق. عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٦/٥/١٤ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تُرجع أقدمية السيد/ هشام أحمد عبد الرازق بيومى - الوكيل العام بهيئة النيابة الإدارية ، فى درجة وكيل عام بالهيئة إلى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٤ الصادر فى ٢٠١٤/٨/٢٠ - على أن يكون ترتيبه فى هذه الدرجة سابقًا للسيد/ إيهاب عادل سعد محى ، ولاحقًا للأستاذة/ إيمان أحمد شفيق عبد المنعم حشيش «الوكيلين العامين بالهيئة» .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠١٦ م) .

عبد الفتاح السيسى